

The Regional and International spheres of Algerian Foreign Policy: Diffusion, Performance, and Influence.

Roukaia BOUKARRAS

University of Mostaganem (Algeria), e-mail: roukai.boukarras@univ-mosta.dz

Laboratory of Constitutional Law and Good Governance



ORCID: <https://orcid.org/0009-0003-7241-8721>

Received: 03/10/2024; Accepted: 25/12/2024, Published: 31/12/2024

Keywords

*International Impact;
Algerian Vital Circuits; Regional Power; geopolitical circles; strategic depth; sub-regional system.*

Abstract

Algeria's foreign policy operates within the regional and international spheres to which it belongs: it is influenced by them and also exerts influence on them in a mutually dependent regional relationship. Algeria aims to play the role of a influential regional power. However, it faces various challenges arising from increased competition and pressures in the regions that constitute its strategic depth and vital area. To address these challenges, Algerian decision-makers seek to adopt a comprehensive and adaptable strategy that enhances their influence, performance, and reach. They employ proactive and dynamic diplomacy that reaffirms their steadfast stance on the Palestinian cause, liberation movements, and just issues. Algeria also seeks to revive inter-Maghreb cooperation in the region, supported by its non-permanent membership in the United Nations Security Council until December 2025. This has positioned Algeria as a key player in both local and international arenas. Algeria works towards achieving a strong positioning within the sub-regions it belongs to by enhancing its role as a trusted mediator in Middle Eastern issues. It focuses on strengthening its relationships with Arab (and Maghreb), Mediterranean, and African countries through innovative solutions. Algeria possesses elements of latent power, including energy, economy, demographics, and strong political will, which contribute to its pursuit of a robust regional presence.

الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية (الانتشار، الأداء والتأثير)

رقية بوقراس

جامعة مستغانم (الجزائر)، البريد الإلكتروني: roukai.boukarras@univ-mosta.dz

مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد



ORCID: <https://orcid.org/0009-0003-7241-8721>

تاريخ الاستلام: 2024/10/03 - تاريخ القبول: 2024/12/25 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الكلمات المفتاحية	الملخص
التأثير الدولي؛ المدارات الحيوية للجزائر؛ القوة الإقليمية؛ الدوائر الجيوسياسية؛ العمق الاستراتيجي؛ النظام الإقليمي الفرعي.	تتفاعل السياسة الخارجية الجزائرية ضمن الدوائر الإقليمية والدولية التي تنتهي إليها: تتأثر بها، وتؤثر فيها؛ ضمن علاقة اعتماد متبادل إقليمية، تسعى خلالها إلى لعب دور قوة إقليمية مؤثرة. لكنها تواجه تحديات عديدة ناتجة عن التنافس المتزايد والضغوطات التي تعيشها المناطق التي تشكل عمقا استراتيجيا ومجالا حيويا للجزائر. من ذلك يسعى صانع القرار الجزائري إلى تبني استراتيجية شاملة ومتكيفة تعزز تأثيرها وأدائها وتزيد من انتشارها؛ عن طريق اعتماد دبلوماسية استباقية وحركية تؤكد العقيدة الراسخة، التي تجسدت في موقفها الثابت من القضية الفلسطينية وحركات التحرر والقضايا العادلة، ورغبتها في احياء التعاون البيئي في المنطقة المغاربية، والتي دعمت بانتخابها كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي الى غاية ديسمبر 2025، وهو ما جعلها لاعبا محوريا في المشهد المحلي والدولي. تعمل الجزائر من اجل الوصول إلى تحقيق تموقع قوي في الأقاليم الفرعية التي تنتمي إليها بتعزيز دورها كوسيط موثوق في قضايا الشرق الأوسط، والتركيز على دفع علاقاتها مع الدول العربية (والمغاربية) والمتوسطية والإفريقية من خلال حلول أكثر ابتكارا؛ خاصة وإنها تملك عناصر القوة الكامنة من طاقة واقتصاد وديموغرافيا الى جانب الإرادة السياسية القوية.

1. مقدمة:

يلعب تحديد الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية دوراً هاماً في تقرير نمط السلوك الخارجي للوحدة السياسية، لأنها تعبر عن حصيلة العوامل الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تؤثر على المدركات المحلية والإقليمية والدولية للمصالح؛ في الوقت الذي لم يعد البعد الجغرافي عن التهديد معياراً لتجنبه في ظل تنامي دور الفواعل غير الدول.

حيث يشير مفهوم الدوائر أو المدرات إلى فضاء التأثير والتأثر "الجيوستراتيجي والجيوستراتيجي" للسياسة الخارجية للدولة، ويعبر عن العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، التي تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض، مشكلةً مجال اعتماد متبادل (إستراتيجي) للدولة؛ يشتمل على عناصر متنوعة تلعب دوراً حاسماً في صياغة السياسة الخارجية، لأنها تنطوي على تأثيرات مهمة تساهم في تحديد الأولويات وتشكيل التحالفات والشراكات وصياغة السياسات والإتفاقيات، وكذلك التفاوض والتوسط والتأثير على سمعة ونفوذ الدولة.

يرتبط تحديد المدارات الحيوية للسياسة الجزائرية بشكل وثيق بإستراتيجيتها تجاه الفضاءات التي تنتمي إليها والتصورات المكانية لسياستها الخارجية، وذلك بما يعزز وجودها ويسهم في تحقيق أهداف البرامج الوطنية الرامية إلى زيادة الإشعاع في الخارج وفق منظورها الاقتصادي والسياسي والأمني، على الرغم من التحديات المتزايدة التي تفرضها المتغيرات في بيئتها المحيطة نتيجة لضغوط التنافس الإقليمي والدولي. وهذا يستدعي اعتماد استراتيجية متكيفة تعيد تعريف سلوكها الخارجي لتكون أكثر تأثيراً من أجل تعزيز نفوذها وترسيخ وجودها كقوة إقليمية في منطقة تشهد اهتماماً متزايداً من القوى الدولية، ما انعكس على حجم الأحداث المتشابكة التي أثرت على منحنى التفاعلات الدولية، وجعلتها ضرورية ومحرراً لرؤية الجزائر الدولية وتوجهاتها السياسية.

وفي هذا الصدد، أكد خطاب الرئيس الجزائري غداة انتخابه رئيساً للبلاد في ديسمبر 2019 على أهمية استعادة الدور الدبلوماسي للجزائر وتعزيز مكانتها في المحافل الدولية وخاصة في جوارها الإقليمي، كونها تملك عناصر قوة كامنة مهمة (اقتصادية وديموغرافية)، يمكن أن تجعلها لاعباً إقليمياً رئيسياً في منطقة شمال إفريقيا إذا تم استغلالها بعقلانية. خاصة وأن شساعة الإقليم الجغرافي للجزائر وطول حدوده جعلت منه جزءاً من فضاءات متقاطعة ومتداخلة، أو متصلة بارتباطات جغرافية مباشرة (برية أو بحرية) وعلاقات سوسيو-ثقافية واقتصادية، وإعتبارات جيو-استراتيجية وأمنية؛ تتأثر بما يحدث في هذه الدوائر الإقليمية وتؤثر على التفاعلات والحركات التي تحدث داخلها.

تعد الجزائر دولة محورية ضمن فضاءاتها التي تمتد ضمن ثلاث دوائر أساسية هي الفضاء المتوسطي والعربي والإفريقي؛ التي تعتبر المنطلق الأساسي لهندسة وضبط محددات سياستها الخارجية، كإطار للتوازنات الإقليمية ومحددات مستوى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ومضامين عملية التعاون، ضمن متطلبات حماية الأمن القومي الذي يمتد في هذه الفضاءات التي عرضها الدستور الجزائري صراحة في ديباجته، التي جاء فيها "إن

الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وأمازيغية، وبلاد متوسطية، وإفريقية" (الجزائرية ١، 2020).

تعالج هذه الدراسة موضوع "الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية (الانتشار، الأداء والتأثير)"، وهذا في ظل التطورات التي يعرفها المشهد الدولي ضمن الفضاءات التي تنتمي إليها، والذي جاء مصاحبا لممارسات اقتصادية وتعاونية متعددة، مستفيدة من الطابع الإستعجالي والجيو-استراتيجي الذي يغلف القضايا المطروحة في كثير من الأحيان، ومما سبق تتساءل الدراسة:

ماهي الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية، وما هي العوامل التي تحدد وتؤثر على أداء السياسة الخارجية الجزائرية ضمن تلك الدوائر؟

إن الإجابة عما تطرحه هذه الإشكالية تنطلق من فرضية مفادها أن: الجزائر تسعى للاستفادة من عمقها الحيوي وتعدد الدوائر التي تنتمي إليها كدولة محورية قوية، ومجال حيوي يتمتع بثقل إقليمي ودولي يتقاطع مع مدارات هامة للقوى الكبرى؛ بما يعزز الانتشار والأداء والتأثير.

تم تقسيم معطيات الدراسة بما يسمح بتبيان دوائر السياسة الخارجية الجزائرية في ظل المنافسة الدولية على المناطق التي تنتمي إليها الجزائر والوزن والتأثير الذي تتميز به كفاعل محوري، ضمن النظام الإقليمي الفرعي الذي يعد إطاراً مناسباً لدراسة التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الجزائر ودول المنطقة التي تنتمي إليها. حيث يتميز هذا الإطار بتأثير قوي للتفاعلات عبر المسافات القصيرة أكثر من المسافات البعيدة؛ ويتربط عليه علاقة متبادلة (علاقة اعتماد متبادل Interdependence) بين طبيعة النظام الإقليمي وتوجهات السياسة الخارجية للدول في المنطقة، بحيث لا يمكن رسم سيناريوهات مستقبلية لتلك السياسة دون فهم العناصر البنوية الإقليمية والداخلية المؤثرة عليها التي تساعد في تحديد الخيارات المتاحة للفاعل السياسي في صياغة سياساته المستقبلية، خاصة وان رئيس الجمهورية قد صرح في كثير من الأحيان بأن الجزائر تعتبر من "الدول المؤثرة في إفريقيا، ولا بد أن تستعيد مكانتها الطبيعية في الجوار وفي القارة ككل (ميموني، الجزائر تبعث علاقتها مع دول الاقليم خارج اطار الاتحاد المغاربي، 2022)".

محددات كثيرة تبرز ان السياسة الخارجية للجزائر في دوائرها الإقليمية يحكمها عامل التأثير المتبادل، وهي تجد تبريرها في النظام الإقليمي الفرعي (subordinate regional system) باعتباره مجموعة محدودة من الدول المترابطة جغرافياً والمعتمدة على بعضها البعض إلى حد ما، والتي تشكل جزءاً من نظام إقليمي أوسع، وهو يتميز بوجود الهوية والأهداف المشتركة بين الدول المكونة له، والتي تعبر عن نفسها من خلال إنشاء مؤسسات إقليمية وتطبيقها على أرض الواقع، حيث يرتبط مستوى التفاعل ضمنه بمجال العلاقة بين الدولة (أو الدول) وبين محيطها الجغرافي أو الإقليمي، أي ما يعرف بـ "النظام الإقليمي"؛ كما تتأثر ديناميكيات هذا النظام بالتفاعلات والعلاقات بين الدول المكونة له، والتي قد تكون تعاونية أو تنافسية بحسب طبيعة المصالح والقضايا المشتركة؛ وهو أحد المستويات الفرعية للنظام الدولي ككل، والذي يتكون من مجموعة من الأنظمة الإقليمية المترابطة، التي

تتفاعل هذه مع بعضها البعض مع النظام الدولي العالمي، بما يؤثر على حركات السياسة الدولية والإقليمية (هلال، 2019).

هذا وتعتبر دراسات باري بوزان إسهامات نظرية هامة في مجال النظم الإقليمية، في كتابه "الشعوب والدولة والخوف: معضلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" وكتابه "الأقاليم والقوة: هيكل الأمن الدولي"، حيث قدم مفهوم "مركب الأمن الإقليمي" (Regional Security Complex). وهو مفهوم نظري يشرح التفاعلات والعلاقات الأمنية بين الدول في إطار إقليمي محدد؛ وفي هذا السياق، قدم بوزان مفهوم القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية، حيث القوى الإقليمية تشير إلى الدول التي تمتلك موارد وأدوات التأثير والنفوذ داخل النظام الإقليمي مثل الجزائر، وبالتالي تلعب دورًا قياديًا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما "الهيمنة الإقليمية" فتحدث عندما تسعى هذه القوة الإقليمية إلى فرض رغباتها بواسطة أدوات القوة الخشنة على الأطراف الأخرى داخل النظام، وهو ما يساعد على فهم الديناميكيات والتحوليات في العلاقات الدولية وأمن المناطق المختلفة (Buzan, 2003).

2. الدائرة المغاربية (الجوار المغاربي للجزائر):

1.2 الخصائص الجيوإستراتيجية للمنطقة المغاربية:

تتسم منطقة المغرب العربي بموقع جغرافي إستراتيجي يتألف من خمس وحدات جغرافية متناسقة؛ تتميز بقرىها الجغرافي وتشابك البنية الجيولوجية، وتتسم بوحدة سكانية متناغمة تشترك في الثقافة واللغة والأصل والدين والحضارة والتاريخ والطموح المستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك مقومات اقتصادية تجعلها مشروعًا قادرًا على التكامل والاندماج والتنافس. وبذلك تحتل موقعًا مهمًا في قلب الأرض في نصف الكرة اليابسة، وتطل على إحدى الطرق الرئيسية الأهم والأكثر خطورة في الملاحية الدولية وهي طريق البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق؛ أعطتها قيمة إستراتيجية معترف بها من قبل رجال الاقتصاد والتجارة الدولية وتمثل امتدادًا طبيعيًا للأمة العربية والإسلامية في أفريقيا (البحوث، 2004).

يحتل المغرب العربي موقعًا مميزًا حيث يُعدُّ نقطة إلتقاء بين ثلاث قارات: آسيا وأفريقيا وأوروبا، يقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ويتفاعل بشكل وثيق مع القارة الأوروبية؛ ويُعدُّ نقطة ارتكاز هامة نحو العمق الإفريقي، حيث يتم تبادل التأثيرات والتواصل بين المناطق المختلفة (دالاكليس، 2022)، به احتياطات كبيرة وغير مستغلة من المعادن مثل الحديد في الجزائر وموريتانيا، واحتياطات هائلة من الرصاص واليورانيوم والنحاس والزنك والذهب (طير، 2020)، أما عسكريًا، فهو يعتبر كتلة إستراتيجية موحدة وقوية في منطقة جيوسياسية تشكل قاعدةً مهمةً لأي صدام عالمي، بما يجعله مركزًا جغرافيًا مهمًا يطل على البحر الأبيض المتوسط؛ يتيح الموقع الاستراتيجي لدوله تأمين العمق الاستراتيجي وتوزيع القواعد العسكرية بسهولة في الجو والبر والبحر، وضمان الجاهزية العسكرية في حالة الصراع. وعلى مر التاريخ، كانت قيمة الموقع الجغرافي لدوله تشكل تحديًا للقوى العظمى التي تسعى للنفوذ والسيطرة، حيث تدرك أهمية هذه المنطقة وتتنافس عليها من أجل المصالح الاقتصادية والإستراتيجية (زايد، 2021).

لذا يركز توجه الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) على الحوافز الاقتصادية، بما في ذلك إستغلال موارد النفط والغاز الطبيعي، وتعزيز التجارة والاستثمارات في المنطقة، التي تعد سوقًا هامة للصادرات والاستيراد، وتمتلك موارد طاقوية وبشرية كبيرة، فتسعى إلى تأمين مصالحها وعدم التنازل للآخرين عن السيطرة هذه المنطقة (عميروش، 2016).

2.2. السياسة المغربية للجزائر:

هناك محددات كثيرة تؤثر على العلاقة بين السياسة الخارجية الجزائرية ومحيطها المغربي، كونها، تحتل مكانة محورية في النظام المغربي، وأي تغيير مهم في السياسة الداخلية الجزائرية سينعكس تلقائيًا على المحيط الإقليمي، ومن أهم علامات أهمية الجزائر في المشهد السياسي المغربي، أن الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا طلبت من الجزائر تفعيل اتفاقيات التعاون الأمني، إلى جانب تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا، وهذه الدعوة لا تفسر بالتقارب الحدودي فقط-الذي يقارب الألف كيلومتر مع ليبيا- ولكن أيضًا بسبب القوة العسكرية للجزائر وسياستها الخارجية تجاه حكومة طرابلس. وتظهر هذه الدعوة أهمية الجزائر في نظر الحكومة الليبية، بما يمكن أن يعزز ذلك نفوذ الجزائر في الداخل الليبي.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد تقارب ملحوظة بين الجزائر وتونس خاصة بعد انتخاب قيس سعيد رئيساً لتونس في 13 أكتوبر 2019، ميزها حركية دبلوماسية هامة وتبادل الزيارات الرسمية، ولابد من الإشارة هنا إلى العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الجزائري داخل التراب التونسي في عام 2014، وهذه هي المرة الثالثة التي يتدخل فيها خارج الإقليم الجزائري بعد مشاركته في حروب 1967 و 1973 ضد الكيان الصهيوني (Faouzi, 2014).

هذا ويعدّ الاقتصاد بالنسبة للجزائر محدّدًا جديدًا لتنشيط الدبلوماسية المغربية، إلى جانب المحددات السياسية والأمنية والجغرافية، بهدف استعادة "مكانتها الطبيعية" على الصعيد الإقليمي، فمنذ النصف الثاني من عام 2021، قامت الجزائر بخطوات عديدة تجاه دول المنطقة مثل تونس وليبيا وموريتانيا لدفع الشراكات الاقتصادية الثنائية خارج الإطار التعددي "لاتحاد المغرب الغربي"؛ تعكس استراتيجية الجزائر في تعزيز دورها وتأثيرها الإقليمي.

ومن خلال إعادة فتح سفارتها في طرابلس تسعى الجزائر إلى إعادة تأهيل علاقاتها مع دول الجوار كليبيا وتونس بفتح المعابر البرية؛ ومع موريتانيا من خلال الاندفاع الكبير باتجاه تعزيز العلاقات الاقتصادية وأيضًا العودة إلى التركيز على العمق في الساحل مع مالي والنيجر بإعادة إحياء شبكة علاقاتها السياسية والدينية وتعزيز تواجدها الاقتصادي في إطار رؤية مشتركة مع حلفائها في المنطقة (ميموني، 2022).

تلعب الجزائر دورًا حاميًا لمصالح المنطقة، بدءًا من ليبيا وتونس وصولاً إلى موريتانيا والصحراء الغربية، وتؤكد دائمًا على حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسعى لمنع أي تدخل أجنبي. وبذلك تلعب دورًا في تعزيز التكامل المغربي في مختلف المجالات وفي ظل تغيرات الأحداث والارتباطات، بالتصدي الدائم للتهديدات المشتركة التي تواجه المنطقة، مثل الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة وظاهرة الهجرة غير الشرعية

وانتشار الأمراض والأوبئة؛ وأدت هذه التحديات إلى إعادة النظر في الرؤية الجماعية والعقيدة الأمنية المشتركة، التي تعتمد على التعاون الأمني المتبادل بين هذه الدول.

رغم المحاولات المستمرة لإحياء الاتحاد المغاربي، إلا أنه ظل تكتلاً فوقياً لم يتمكن من تعزيز الاعتماد المتبادل بين دوله، وذلك بسبب طبيعته التي تجعله عمقاً إستراتيجياً للقوى الدولية، ما أثر العلاقات التفاعلية بين الدول؛ خاصة وأن المنطقة المغربية تأثرت بتعقيدات أمنية نتيجة لطبيعة حدودها الخارجية القابلة للاختراق والارتباط التاريخي للبلدان في المنطقة بالطرق التجارية في الصحراء والساحل، التي تسببت في انتشار شركات التهريب وزيادة ازدهار الاقتصاد غير النظامي، وهو ما ساهم في تعزيز عدم الاستقرار في هذه المناطق المضطربة، بما أدى إلى زيادة الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة والمخدرات وتغذية الشبكات الإرهابية.

يشكل المغرب العربي بخصوصياته، عمقاً إستراتيجياً مهماً بالنسبة للجزائر فإستقراره أمر أساسي لأمن الجزائر، مثلما تؤثر الصراعات والتوترات وعدم الاستقرار في الدول المجاورة بشكل مباشر على الأمن الوطني لها. بالتالي، تسعى الجزائر لتعزيز الإستقرار والتعاون الإقليمي من أجل منع التهديدات عبر الحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتدفقات الهجرة غير النظامية، في نفس الوقت يوفر هذا الفضاء فرصاً إقتصادية هامة للجزائر، كالأسواق المحتملة والقوى العاملة المؤهلة. وبوصفها أكبر دولة من حيث عدد السكان والمساحة في المغرب العربي، تلعب الجزائر دوراً أساسياً في التأثير الجيوسياسي في المنطقة، حيث تسعى للترويج لمصالحها الوطنية والدفاع عن مواقفها السياسية وتعزيز قيادتها الإقليمية، بالمشاركة في تسهيل الحوارات والمفاوضات بين أطراف مختلفة في الأزمات الإقليمية كوسيط.

في هذا الإطار قد أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، عن مشروع لتأسيس تكتل مغاربي جديد بالتعاون مع تونس وليبيا، يهدف إلى إحياء التعاون المشترك بين الدول المغربية وتنسيق الجهود لتحقيق توحيد مواقفها في القضايا الدولية المختلفة؛ مؤكداً طموح الجزائر في إنشاء هيكل سياسي جديد ومستحدث في المنطقة المغربية، يأتي إستجابةً للفراغ في التعاون المغربي، بهدف تكثيف وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية التي تعترض الدول الثلاثة والتي تتشارك في حدودها. وفي شهر مارس 2024، توصلت الدول الثلاثة إلى اتفاقية لعقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر، حيث تم عقد أول اجتماع تشاوري في تونس يوم 22 أبريل 2024 بهدف تأسيس تكتل مغاربي وتفعيل العملية السياسية الإقليمية، سيكون له تأثير كبير على الديناميكيات الإقليمية والعلاقات بين الدول المغربية (الجزائرية و، 2024).

يساهم هذا المشروع في توسيع الشراكة الفعلية بين الدول المغربية وزيادة مناعتها ضد محاولات التدخل الخارجي ويحول دون تدهور العلاقات بينها ودون انحرافها عن مسار التعاون، لذا فإن الدافع الرئيسي للمبادرة الثلاثية هو الوعي بوجود اعتماد أمني متبادل ناشئ عن التجاور الجغرافي المباشر بين هذه الدول، بما يؤدي إلى الترابط الأمني والاستقرار السياسي، نظراً لتشابه التحديات التي تواجهها الجزائر وتونس وليبيا؛ ما يستدعي ضرورة تعزيز الاستجابة المشتركة لهذا الواقع بالاتفاق على رؤى متقاربة قابلة للتوحد في المستقبل تعزز الثقة

وتوسع مجالات التعاون بين البلدان الثلاثة في المجال الاقتصادي والتجاري ويدفع إلى فتح الأسواق وزيادة مناطق التبادل الحر، بغية إقامة تكامل حقيقي.

وتعمل الجزائر على تعزيز العلاقات بين هذه الدول الثلاث دون إهمال تطوير العلاقات مع موريتانيا، خاصة بعد فتح المعبر البري الذي تسعى من خلاله إلى الوصول الآمن إلى الأسواق الإفريقية (مولود، 2024)، في خطوة هامة لدفع التعاون بين الدول المغاربية بما يدعم التكتل المغاربي بأكمله.

هناك تواصل سياسي واقتصادي قوي بين الجزائر وموريتانيا. يعزز هذا التواصل العلاقات الثنائية بين البلدين ويساهم في تحقيق المصالح المشتركة، وتركز المشاريع المشتركة على مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك البنية التحتية والتجارة والتكنولوجيا والفلاحة والصيد البحري. الهادفة إلى تعزيز التبادل التجاري وتسهيل حركة الأشخاص والسلع بين البلدين والمناطق المجاورة. بالإضافة إلى التعاون في مجالات التكنولوجيا والاتصالات والمشاريع الاجتماعية والإنسانية. يعززها التوافق السياسي بين البلدين، حيث تشترك الجزائر وموريتانيا في العديد من الهواجس والانشغالات المشتركة في المنطقة، وتعملان سوياً للتعامل مع التحديات الإقليمية والمشاكل الأمنية والسياسية. كما أن استقلالية موريتانيا السياسية، تعزز التقارب مع الجزائر. حيث تحرص موريتانيا على المحافظة على استقلالية قرارها السياسي وعدم التدخل في الشؤون الإقليمية التي تهدف إلى تقويض الاستقرار في المنطقة. وهذا يجعلها شريكاً مميزاً للجزائر وتعزز العلاقات بين البلدين (عثمان، 2024)

تسعى الجزائر إلى ضبط أجندتها الإقليمية مغاربية في ظل بيئة مضطربة، تميزها توترات جعلت منها عنواناً لعدم الاستقرار وانعدام الأمن على حسب تعبير وزير الخارجية (عثمان، 2024)، وبالتالي تعمل على بعث إجراءات وحلول استباقية تحول دون تأزيم الوضع، من خلال اعتماد أدوات التأثير الإيجابي على الأحداث المحتملة، خاصة لدى دول الجوار الإقليمي.

3. الدائرة الإقليمية المتوسطة:

أشار الدستور الجزائري لسنة 1989 في الفقرة الأخيرة من ديباجته لأول مرة إلى هذا البعد المحوري في مدارات السياسة الخارجية الجزائرية؛ الذي تأكد فيما بعد في تصريحات رئيس الجمهورية الجزائرية الذي أشار في خطابه بمناسبة افتتاح ألعاب البحر الأبيض المتوسط بوهران سنة 2022 بأن "الجزائر دخلت مرحلة تثبيت الانتماء، وبهذا أكدنا على الجزء المتوسطي لانتمائنا" (الجزائرية، 2023).

تُطرح الجزائر بصفتها "أحد الفاعلين الأكثر نفوذاً" في الفضاء المتوسطي (حفصي، 2020) الذي يعتبر دائرة تقاطع للفضاء الجيوسياسي الأوروبي والفضاء الجيوسياسي الإفريقي والمغاربي بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، ما يجعله مغلفاً بطابع استراتيجي عميق تاريخياً؛ ذا أهمية اقتصادية وسياسية جعلته منه على مر العصور بيئة مهيئة للصراعات وإطاراً يطرح تفاعلات ذات خصوصية حضارية.

ورغم المزايا الاستراتيجية التي يوفرها البحر الأبيض المتوسط للجزائر كعمق استراتيجي، إلا أنه يعرض أمنها الاقتصادي والسياسي لتحديات عدة، يجعلها تؤكد الجزائر دائماً على ضرورة تنشيط البعد المتوسطي في سياستها

الخارجية، بهدف استغلال وجودها لمواجهة التدخلات الإقليمية والدولية التي تسعى لتأجيج الأزمات في المنطقة والاستفادة منها وفق مصالحها.

2.3 المتوسط محاولات عديدة لتوحيد الرؤى:

تُعرف المنطقة المتوسطية بعمق الاضطرابات الجغرافية والجيولوجية والمناخية، وتتميز بالانقسام السياسي والثقافي، كونها نقطة تواصل وصراع بين حضارات مختلفة على مدار القرون، شهدت تحولات عميقة في مضمون السياسة والدولة على طول سواحلها، ميزتها محاولات متعددة لتعزيز التعاون السياسي بين دوله. ففي عام 1995، تم إطلاق مسار برشلونة ضمن مشروع الشراكة الأورومتوسطية، بهدف إنشاء منظمة دولية تجمع دول البحر الأبيض المتوسط، لكنها تعطلت بسبب تجدد الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني (فانزالا، 2020).

عام 2007، حاولت فرنسا تعزيز التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط من خلال إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط، بهدف تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، ضم 43 بلدًا، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى مطلة على البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى الجامعة العربية. كما تم إطلاق مبادرات دبلوماسية أخرى مثل مجموعة الحوار خمسة زائد خمسة ومبادرات لتعزيز العلاقات بين الدول المتوسطية من خلال المؤسسات الأخرى مثل الناتو والاتحاد الأوروبي، ومبادرة دبلوماسية مختلفة من خلال الألعاب الرياضية المتوسطية، التي تهدف إلى الترويج للهوية المشتركة وتعزيز العلاقات بين البلدان في المنطقة. ومع ذلك، كانت هناك العديد من العقبات السياسية التي أثرت على هذه المبادرة، مثل رفض يوغوسلافيا المشاركة في ألعاب برشلونة في عام 1955 ورفض الدول العربية لمشاركة الكيان الصهيوني في الألعاب (فانزالا، 2020)، ولم تحقق هذه المحاولات الدبلوماسية النتائج المرجوة في تعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

3.3 المتوسط عمق استراتيجي للجزائر:

تسعى الجزائر إلى الاستفادة من الاضطرابات التي تحدث في علاقات الفاعلين المختلفين على طول ضفتي البحر الأبيض المتوسط بهدف تعزيز موقعها والدفاع عن مصالحها بشكل أكثر فاعلية، عن طريق التشكيك في النماذج الفكرية والأخلاقية والمعارية التي تبناها الدول الأوروبية، بهدف جذب دول الجنوب وتحقيق تعاون يتماشى مع تطلعات الشعوب العربية والديمقراطية. ومن هذا المنطلق، عملت على إعادة النظر في علاقات التعاون بين الشمال والجنوب، ببناء مشروع تكامل ذو أبعاد سياسية مفترضة، يتم تكييفه مع التطلعات الديمقراطية للشعوب العربية (Ausseur, 2022)، ويكمن الرهان الأمني الحقيقي والحالي في التحديات الثقافية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع عدم انسجام الأنظمة السياسية، الذي يعد أكثر تعقيدًا وشمولية من التوازن العسكري.

4.3 الجزائر في مواجهة لعبة القوى في حوض المتوسط:

تعتبر أوروبا نفسها جزءًا لا يتجزأ من المنطقة المتوسطية وتدرّك تمامًا أن أمنها واستقرارها مرتبطان بأمنها بأكملها، وبالتالي فإنها تسعى دائمًا للتأثير في الأحداث في الإقليم، باستخدام قوتها ونفوذها للسيطرة عليها. فبعد نهاية الحرب الباردة، شهدت المنطقة تغيرات سريعة ومكثفة على المستوى الإقليمي والدولي، دفعت الدول

الأوروبية إلى تغيير نظرتها وفهمها للأمان في منطقة البحر المتوسط، وكذلك تعاملها مع الدول الجنوبية، فباتت القوة لا تقتصر فقط على القدرات العسكرية، بل تشمل عوامل اقتصادية وبيئية وثقافية أيضاً، من خلال تبني استراتيجية جديدة، تأخذ في الاعتبار الأحداث في المنطقة وتكيفها مع التغيرات السريعة، وفي نفس الوقت تحتفظ بمكتسباتها في المنطقة (بلخير، 2023).

في حين تستند النظرة الأمريكية للإقليم المتوسطي إلى التفوق في القوة الذي حققته على الساحة الدولية ما أهّلها لتبني استراتيجية شاملة، تتجسد في النظام الدولي الجديد أو "أمريكا العالم". فهي تعتبر نفسها الوحيدة المؤهلة لوضع القوانين والمعايير والتوجيهات اللازمة للمنطقة التي تشكل بوابة هامة للتجارة والنقل البحري، وتحظى بأهمية استراتيجية خاصة؛ فالاستقرار في المنطقة يعزز التجارة والاقتصاد العالمي. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تعمل على المساعدة في تعزيز الاستقرار في المنطقة ودفع التعاون الاقتصادي والأمني مع الدول المتوسطية (بلخير، 2023). وعلى الرغم من وجود تباينات في النظرة الأمريكية بين الإدارات المختلفة والاهتمامات الداخلية والتحديات الدولية الأخرى، إلا أنها تولي الإقليم المتوسط أهمية كبيرة وتعمل على تعزيز الشراكات والتعاون مع الدول المتوسطية لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

وفي الوقت نفسه يمكن تفسير النظرة الروسية الجديدة للإقليم المتوسط استناداً إلى التغيرات الإيجابية التي حققتها روسيا في السنوات الأخيرة كلاعب رئيسي في الشؤون العالمية، زادت طموحاتها في التوسع في منطقة البحر المتوسط بعدما أدركت الفجوة الكبيرة التي تركتها في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقررت العودة بقوة إلى المنطقة، بإرسال أسطولها البحري إلى البحر المتوسط والبقاء هناك بشكل دائم حتى تطمئن حلفائها في المنطقة وتقدم الدعم لهم. وهي تهدف من خلال تواجدها المستمر في المنطقة إلى إعلام الأطراف الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية بتواجدها الفعلي والتزامها الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى، بوصفها أكبر دولة مصدرة للغاز في العالم، إلى تعزيز العلاقات والتعاون مع الدول المنتجة للغاز مثل الجزائر، فبدأت مناقشات جدية حول إمكانية إنشاء منظمة دولية مشابهة لـ "أوبك" ولكن للغاز، بهدف توجيه إنذار للدول الأوروبية التي تستورد الغاز من روسيا ودول منطقة البحر المتوسط وتأكيد قوتها ودورها الهام في تأمين إمدادات الغاز وتعزيز موقعها الاقتصادي والسياسي في المنطقة (بلخير، 2023).

وعليه، تشهد الجزائر تفاعلات دبلوماسية جديدة في منطقة المتوسط نتيجة للتحويلات التي نشأت بسبب التنافس الدولي عقب الحرب الروسية-الأوكرانية؛ والمتعلقة بمنافذ ومصادر الطاقة خاصة؛ أهّلها للعب دور قيادي أكثر حركية وتفاعلية يستهدف أطرافاً مختلفة ومتنوعة ويعكس هندسة جيوسياسية أكثر عقلانية؛ ملائمة لتصوراتها في ظل سعي القوى الفاعلة الأخرى لتعزيز أمنها وحماية مصالحها في المنطقة. خاصة في ظل التحديات الجديدة التي تنشأ من التغيرات الجوية والتحالفات المتجددة في المنطقة؛ وهي تدرك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الابتعاد عن العلاقات الثنائية الضيقة وتعزيز التعاون الإقليمي متعدد الأطراف، وتنسيق الجهود مع الدول الأخرى لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة (نرجس فليسي وآخرون، 2021).

4. الدائرة العربية:

يعود انتماء الجزائر إلى العالم العربي إلى الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا في القرن السابع ميلادي، الذي نتج عنه التأثير بفكرة الأمة العربية وقوة الإسلام العابرة للحدود، كمتغيران أساسيان في الحركات الأمنية في فضاءها الجيوسياسي يؤثران على العلاقات التفاعلية والتعاونية أو الصراعية فيما بينها، ما جعل العوامل الثقافية، والعرقية الاجتماعية تلعب دورا هاما في تحديد الدائرة العربية للجزائر منذ الاستقلال، في امتداد مباشر للعلاقات التي تم بناؤها أثناء الثورة التحريرية (Benkoubbi, 2009)، وعرف النشاط الدبلوماسي الجزائري اتجاه المنطقة العربية حركية ملحوظة منذ بداية التحولات الإقليمية وثورات الربيع العربي في إطار البحث عن أساليب ملائمة للتعاطي معها.

1.4 التعاون الجزائري العربي متعدد الأطراف في إطار جامعة الدول العربية:

تحرص الجزائر على تعزيز دور الدول العربية في المشهد الدولي، وتعمل على تعزيز التضامن والتعاون بين الدول العربية للمساهمة في بناء منظومة دولية جديدة تتسم بالعدالة والمساواة وتسهم في تحقيق التنمية والاستقرار الشامل للدول النامية، وتؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ عدم الانحياز وبالموقف العربي المشترك من الحرب في أوكرانيا الذي يقوم على نبذ استعمال القوة والسعي لتفعيل خيار السلام عبر الانخراط الفعلي لمجموعة الاتصال الوزارية العربية (التي تضم الجزائر، مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، العراق والسودان والأمين العام لجامعة الدول العربية) في الجهود الدولية الرامية لبلورة حل سياسي للأزمة يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويراعي الشواغل الأمنية للأطراف المعنية، مع رفض تسييس المنظمات الدولية.

عند الحديث عن الجزائر في جامعة الدول العربية لابد من التأكيد على الجهود التي تبذلها منذ انضمامها للجامعة من أجل دعم القضية الفلسطينية سواء من خلال التزامها المبدئي والثابت بتقديم الدعم السياسي وكذا المادي والمالي لموازنة دولة فلسطين، وكان من بين أهم ما حققته "اجتماع الفصائل الفلسطينية في إطار الحوار الفلسطيني في الجزائر، على هامش القمة العربية 2022، من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وتمكنت مبادرة الجزائر من التوصل إلى توقيع إتفاق مصالحة تاريخي عرف بـ "إعلان الجزائر" تلزم بموجبه جميع الأطراف التفرقة منذ أزيد من 15 سنة، بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون سنة لوضع حد للانشقاق الذي يمزق صفوفها، وتعد قمة الجزائر التي انعقدت في شهر نوفمبر 2022 معلما بارزا في إصلاح منظومة العمل العربي المشترك.

الجزائر من الدول النشطة في جامعة الدول العربية، التي لطالما عملت من أجل تعزيز العمل العربي الجماعي، وتذليل الخلافات بين الدول الأعضاء بتقديم مقترحات بناءة من أجل إصلاح هياكلها لاستعادة زخم للعمل العربي المشترك بما يحقق تطلعات ومصالح الشعوب العربية، مع التمسك بالقضايا المبدئية والحقوق الثابتة التي لا تتغير مع الظروف وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وكذلك بمساهمتها في دعم الدول الأعضاء كإعفاء الصومال من تسديد ديونها أو المساعدات المقدمة لليمن ودعم عودة سوريا إلى الجامعة العربية ومبادرة

حل الأزمة، وإدراكا منها لأهمية التكامل الاقتصادي وضرورته، تعمل الجزائر على إنجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تعتبر محاولة لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثر

5. الدائرة القارية، العلاقات الجزائرية الإفريقية:

تُعدُّ القارة الأفريقية أولوية في السياسة الخارجية للجزائر كعمق استراتيجي وجيوسياسي حيوي. فكانت دائماً في الصف الأمامي للمتضامنين الذين قدموا مساعدتهم ودعمهم لحركات التحرر الوطنية والقضايا العادلة في أفريقيا، فساهمت بشكل فعّال في تحقيق أهداف الاستقلال والتحرر في مناطق مختلفة في القارة، وحرصت على تعزيز روابط قوية مع دول القارة بدعم القضايا العادلة وتحقيق التنمية الشاملة في القارة السمراء، التي تواجه تحديات أمنية متزايدة واضطرابات سياسية متفاوتة، بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود وارتباطها بظاهرة الإرهاب.

1.5 الدائرة القارية، إفريقيا الامتداد التاريخي والجغرافي الطبيعي للجزائر:

تستند العلاقات الجزائرية الإفريقية على روابط تاريخية منذ فترات بعيدة، عززتها روابط الجوار الجغرافي والحضاري والتداخل الثقافي والعرقى كجذور لعلاقة متداخلة تشكلت بانتشار الإسلام والثقافة العربية بشكل عام في معظم القارة، إلى جانب مواجهتها لنفس التحديات وتزايد النفوذ الخارجي الأجنبي المبني على استراتيجيات أدت إلى تراجع العلاقات مع بعض الدول في بعض الأحيان.

تتميز إفريقيا بتوازن غير مستقر للقوى، يعكس تفاعلات فترات زمنية معينة على الساحة الدولية والقارية وتدخل الأطراف الخارجية، مع تفاوت أحجام الدول الإفريقية وأوزانها النسبية وحساسيتها تجاه بعض المسائل السيادية، في ظل غياب آليات فعالة لفض النزاعات من جهة واختلاف الأولويات في سلم العلاقات التي تربطها؛ ويعد شمال إفريقيا الذي تمثل الجزائر مساحة هامة منه، ذو أهمية خاصة، باعتباره الممر الذي يوصلها بأوروبا وعالم الشمال المتقدم.

يتجلى البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية في الجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة على غرار مجلس السلام والأمن وتأسيس البرلمان الإفريقي، وإتمام مسار إدماج هيئة النيباد ضمن تنظيماتها، من خلال اللقاءات الكثيفة مع قادة مجموعة الثمانية (G8) والمجموعة الأوروبية للتعاون والتنمية (OCDE)، من أجل تقديم الدعم للقارة الإفريقية. وتواصل جهودها في المساهمة في تكوين إطارات الدول الإفريقية من خلال تخصيص عدد كبير من المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في مختلف التخصصات، وذلك عبر الجامعات والمعاهد الجزائرية، في إطار تشكيل النخب الإفريقية، وتسعى أيضاً لتقديم رؤيتها في حل الأزمات وتسوية النزاعات في القارة من خلال التشجيع على الحوار والسلام ورفض التدخل الأجنبي (خبيزي، 2016).

تشارك الجزائر في مساعي إصلاح الاتحاد الإفريقي لجعله يتجاوب مع تطلعات الشعوب الإفريقية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع التبادلات البينية في القارة، وتواصل جهودها في تحقيق الاندماج القاري والجهوي من خلال مبادرات عديدة، مثل طريق الوحدة الإفريقية العابرة للصحراء ومشروع أنبوب الغاز الطبيعي الجزائر-لاغوس، والميناء الكبير في وسط "الحمداية"، ومشروع الألياف البصرية الضخم الذي يربط بين

الجزائر ونيجيريا. وتعمل على تفعيل آليات التعاون الثنائي، مثل اللجان الثنائية المشتركة وتحديث الإطار القانوني للتعاون وإنشاء مجالس الأعمال الثنائية، بهدف تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي وتعزيز المصالح المشتركة مع هذه الدول الشقيقة (خبيري، 2016).

تركز الجزائر على تعزيز الاستقرار والسلام وتظهر استعدادها للعمل مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة للحدود، تجسد هذه الجهود التزام الجزائر بالمساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية (Chikhaoui, 2021) بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية؛ لتحقيق تعاون مثمر وفعال يسهم في ضمان السلام والاستقرار المستدام عن طريق إيفاد المراقبين للمشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، لا سيما في النزاعات بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق.

2.5 الجزائر في الاتحاد الإفريقي:

الجزائر في إفريقيا ليست مجرد إمتداد جغرافي لكنها عمق حضاري واجتماعي وبشري وهوياتي بمقومات أمنية تشكل مناخا اقتصاديا واستثماريا بامتياز، تسعى لتحقيق ثنائية الأمن والتنمية، ولا يتعلق الأمر هنا بالإجابة عن معضلة الدجاجة أم البيضة، بل بتحقيق التنمية المكيفة حسب الواقع المعاش، وهو ما يعني أنه في مناطق جيوسياسية معينة نستهدف تحقيق الأمن ثم التنمية وفي مناطق أخرى يكون العكس؛ من خلال المرافعة لعدم التدخل المزدوج سياسيا وعسكريا، ومأسسة المقاربات والحلول الداخلية (إفريقيا للإفريقيين) ودعم الاتحاد الإفريقي وكل آلياته متمثلة في مجلس الأمن والسلم، مبادرة النيباد، مبادرة ما بعد النيباد (ج فور). والعمل من أجل مأسسة مؤسسات العمل الأفرو-عربي المشترك، وفتح المعابر الحدودية ومناطق التبادل الحر (نموذج موريتانيا).

الجزائر بلد مؤسس للاتحاد الإفريقي، وهي تعمل جاهدة على تعزيز دوره في المجالات ذات الأهمية القصوى، متمثلة في السلم والأمن، الحوكمة، التكامل وتمثيل القارة على المستوى الدولي، ولذلك تساهم في مختلف الجهود الرامية لدعم العمل الإفريقي المشترك، وساهمت في تصميم أجندة 2063 التي تشكل خارطة طريق الاتحاد لتحقيق رؤية إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسألة (الإفريقي، 2017)، وهي تعمل مع الدول الأعضاء الأخرى وأجهزة الاتحاد الإفريقي على تحقيق التطلعات السبعة وتنفيذ المشاريع الرائدة الـ 14 المدرجة مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية، وتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛ قصد تحقيق "قارة خالية من النزاعات" والتخلص من بقايا الاستعمار، وتعزيز التعاون والتنسيق لإيجاد حلول أفريقية للأزمات الموجودة.

3.5 الساحل الإفريقي، عمق إستراتيجي للجزائر في إفريقيا:

تركز الجزائر على تعزيز الدبلوماسية الإقليمية والتعاون مع دول إفريقيا لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة، وتعد الأزمة في مالي أحد التحديات المعقدة التي تواجهها الجزائر وتعمل على إيجاد توافق إقليمي للتعامل معها. ومع ذلك، تواجه تحديات من بعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا، حيث

تعارض المقاربة الجزائرية مع طموحات هذه الدول في المنطقة، كالتدخل العسكري الأجنبي وتؤيد القدرات الذاتية للأفارقة في حل المشاكل الإقليمية.

6. الجزائر في المدارات الدولية:

تسعى الجزائر دائما الى تفضيل الحلول السلمية في القضايا العالقة على المستوى الدولي، حيث يتم تحديد الاختلاف والاتفاق مع الأطراف الدولية في جوانب معينة، ولا يتم التوجه نحو الحلول العسكرية، وقد تم التوصل إلى حلول للمسائل العالقة بواسطة الوساطة والدبلوماسية أي الحلول السلمية، أين أظهرت استعدادها الدائم للتفاعل مع التناقضات الإقليمية والدولية، وتحقيق مصالح متبادلة من خلال الانفتاح على كافة الجهات والدوائر الإقليمية والدولية.

وهي تولي أهمية كبيرة للقومية والتحرر، وتتبنى مبادئ العدالة والسيادة الوطنية في سياستها الخارجية، وهي تسعى إلى بناء علاقات مع الأطراف المختلفة وتعزيز التعاون في جميع القطاعات، بما في ذلك الفواعل الدولية الكبرى، بإقامة شراكات متعددة الأطراف تمكنها من لعب دور القوة الإقليمية. فهي عضو في العديد من المجموعات الإقليمية والدولية والمنظمات الحكومية العالمية، وتشارك بنشاط في الهيئات الوظيفية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تشارك في الحوارات الإقليمية والدولية، مثل حوار إفريقيا - الصين والعالم العربي - أمريكا اللاتينية وأوروبا - إفريقيا، وتنتمي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، وتشارك في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وهي بهذا تحرص دائما على التأكيد على عامل التنمية وأهميته في خلق التوازن الدولي، وتسعى لتمثيل إفريقيا في المحافل الدولية الكبرى. بتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الإسلامية وتشارك في المجال التعاوني بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول.

تتبنى الجزائر مبادئ الاستقلالية والواقعية والموضوعية في سياستها الخارجية، وتسعى جاهدة لتعزيز العدالة والسيادة الوطنية، واحترام التنوع الثقافي، وتولي أهمية كبيرة للقضايا الإنسانية بالعمل على تعزيز العدل والمساواة في العلاقات الدولية. حيث تعتمد غالبا مواقف تعاونية وتضامنية مع شعوب العالم، لا سيما في العالم الثالث، مع احترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهي تسعى أيضا لإحياء حركة عدم الانحياز، والعمل على لعب دور مهم في الشؤون الدبلوماسية الدولية، نظرا لمكانتها السياسية على المستوى العالمي وتعتبرها الدول الكبرى أداة مميزة لربط مصالحها الحيوية في المناطق الحيوية التي تنتمي إليها لضمان مصالحها واستراتيجياتها، وفي هذا الإطار تنضم الجزائر إلى مجلس الأمن إلى غاية 31 ديسمبر 2025، للمرة الرابعة في تاريخها، وهو ما قد يؤثر على الجهود الأمريكية فيما يتعلق بكل من غزة وأوكرانيا ونزاع الصحراء الغربية والعديد من القضايا الدولية الأخرى (Henneberg, 2024).

من جهة أخرى، سعت الجزائر سابقا من أجل الانضمام لمجموعة البريكس BRICS التي تضم دولا كبرى مثل الصين وروسيا. وعلى الرغم من أنها ليست عضوا في فيها، إلا أنها تحافظ على علاقات دبلوماسية وتعاون اقتصادي مع الدول الأعضاء في المنظمة. ويركز الاهتمام التعاوني بين الجزائر والبريكس على المجالات الاقتصادية

والتجارية، مثل الطاقة والتعدين والبنية التحتية والزراعة. ويعد انضمام الجزائر الى بنك التنمية التابع بمجموعة البريكس نهاية شهر اوت 2024، خطوة كبيرة في مسار الاندماج في النظام المالي العالمي، ما يجعلها الدولة التاسعة التي تنضم إلى عضوية البنك الجديد للتنمية إلى جانب دول كبرى مثل روسيا والصين، وهو انعكاس للأداء الاقتصادي المتميز الذي حققته الجزائر في السنوات الأخيرة، بعد الإصلاحات متعددة القطاعات.

الاستفادة من تمويل بنك التنمية
الجديد

تحقيق مكاسب اقتصادية نوعية

تفعيل سياسة تنوع الشركاء الدوليين

لماذا سعت الجزائر للانضمام
إلى مجموعة بريكس؟

تعزيز فرص تأسيس نموذج تنموي

دعم توجهات السياسة الخارجية

استمرار صادرات النفط والغاز

وتعتبر مسألة انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس BRICS مبدئياً، قضية ذات أهمية بالغة في سياق العلاقات الدولية، طرحت تساؤلات حول دوافعه وأهدافه، وكيفية تطور موقفها النهائي من هذه المسألة، حيث شهد هذا الملف مجريات متسارعة ومتناقضة، بدءاً من الطلب الرسمي للانضمام، وصولاً إلى قرار الانضمام إلى بنك التنمية التابع للمجموعة، وانتهاءً بإغلاق الملف بشكل نهائي؛ يمكن تحليلها كما يلي:

1. السعي الأولي للانضمام: الذي عكس رغبتها في تعزيز دورها الإقليمي والدولي، والانخراط في تكتلات اقتصادية جديدة تسعى إلى تحدي الهيمنة الغربية. كما يمثل هذا السعي محاولة للتنوع في الشركاء التجاريين والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها هذه المجموعة.
2. رفض الانضمام في قمة جوهانسبرغ: رغم التوقعات المنتظرة، لم تتم الموافقة على انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس في قمة جوهانسبرغ عام 2023. ويمكن تفسير هذا الرفض بعدة عوامل، منها المنافسة الشديدة بين الدول الراغبة في الانضمام، والاعتبارات الجيوسياسية المعقدة التي تحكم قرارات التوسع في مثل هذه التكتلات؛ والحسابات الضيقة لبعض الأطراف التي اعتبرت انضمام الجزائر إلى المنظمة تهديداً لمصالحها.
3. الانضمام إلى بنك التنمية: بعد فترة وجيزة من الرفض، أعلنت الجزائر عن انضمامها إلى بنك التنمية التابع لمجموعة البريكس. هذا القرار يمثل انتصاراً جزئياً للجزائر، حيث يفتح الباب أمامها للاستفادة من التمويل والمشاريع التي يقدمها البنك، ويعزز علاقتها مع الدول الأعضاء في المجموعة.
4. إغلاق الملف نهائياً: جاء قرار الجزائر بإغلاق ملف الانضمام إلى مجموعة البريكس بشكل نهائي في سبتمبر 2024 ليضيف مستوى جديداً إلى هذه القضية، يبرز الطرح البراغماتي للسياسة الخارجية الجزائرية.

إن قرار الجزائر بالانضمام إلى بنك التنمية التابع لمجموعة البريكس يعكس بوضوح نهجاً براغماتياً يهدف إلى تعزيز المصالح الوطنية. فبدلاً من الالتزام بأيديولوجيات جامدة، اختارت الجزائر طريقاً واقعياً يركز على تنوع

شركائها الاقتصاديين، والاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة، وتعزيز دورها الإقليمي، والتكامل مع الاقتصاد العالمي. هذا القرار يمثل استجابة ذكية للتغيرات الجيوسياسية المتسارعة، حيث تسعى الجزائر إلى بناء علاقات جديدة مع قوى اقتصادية صاعدة، وتأمين مستقبل اقتصادي أكثر استقراراً ونموً.

وأثار هذا القرار في البداية العديد من التساؤلات حول دوافع اتخاذها، لأنه يعكس تغييراً في الأولويات الاستراتيجية للجزائر، يمكن تفسيره من عدة زوايا، بعضها داخلي مرتبط بالسياسات الداخلية للجزائر، وبعضها خارجي مرتبط بالتطورات الجارية على الساحة الدولية. ومن ضمنها:

1. تغيير في الأولويات الاستراتيجية:

- التوجه نحو الجنوب: يمثل القرار انعكاساً لتوجه الجزائر نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية والعربية، وربما اختيارها التركيز على التكامل الإقليمي في إطار الاتحاد الأفريقي.
- التركيز على الملفات الداخلية: حيث هناك رغبة قوية من صانع إقرار في توجيه الجهود والموارد نحو معالجة التحديات الداخلية التي تواجه الجزائر، مثل الإصلاحات الاقتصادية، ومكافحة الفساد، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- تقييم المخاطر وفوائد الانضمام إلى البريكس لا تتناسب مع المخاطر المحتملة، مثل زيادة التبعية الاقتصادية أو التعرض لضغوط سياسية.

2. رد فعل لنتائج مفاوضات غير مرضية تبررها:

- مخاوف من التبعية، فالانضمام إلى البريكس سيؤدي إلى تقييد سيادتها الاقتصادية وجعلها أكثر تبعية لقوى عالمية أخرى.
- عدم تحقيق الأهداف المرجوة: لأن الانضمام إلى البريكس لن يساعدها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، مثل تنوع الشركاء التجاريين أو الحصول على تمويلات ميسرة.
- عوامل أخرى: ومن بينها التطورات الإقليمية والدولية: التي فرضتها التطورات الجارية على الساحة الدولية، مثل التوترات الجيوسياسية المتزايدة، وتغير موازين القوى العالمية.

فانضمام الجزائر إلى بنك التنمية التابع لمنظمة البريكس يمثل خطوة استراتيجية هامة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. فهو من الناحية الجيوستراتيجية، يساهم هذا الانضمام في تنوع الشراكات الاقتصادية للجزائر وتقليل اعتمادها على القوى التقليدية، مما يعزز استقلالها في اتخاذ القرارات. أما من الناحية الجيواقتصادية، فسيفتح آفاقاً جديدة للاستثمار والتعاون الاقتصادي، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والصناعة، مما يساهم في تنوع الاقتصاد الجزائري وتعزيز نموه المستدام، فضلاً عن توفير تمويلات ميسرة لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى. وهو ما أثبتته زيارة رئيسة الهند دوربادي مومو الى الجزائر في شهر نوفمبر 2024.

7. الخاتمة:

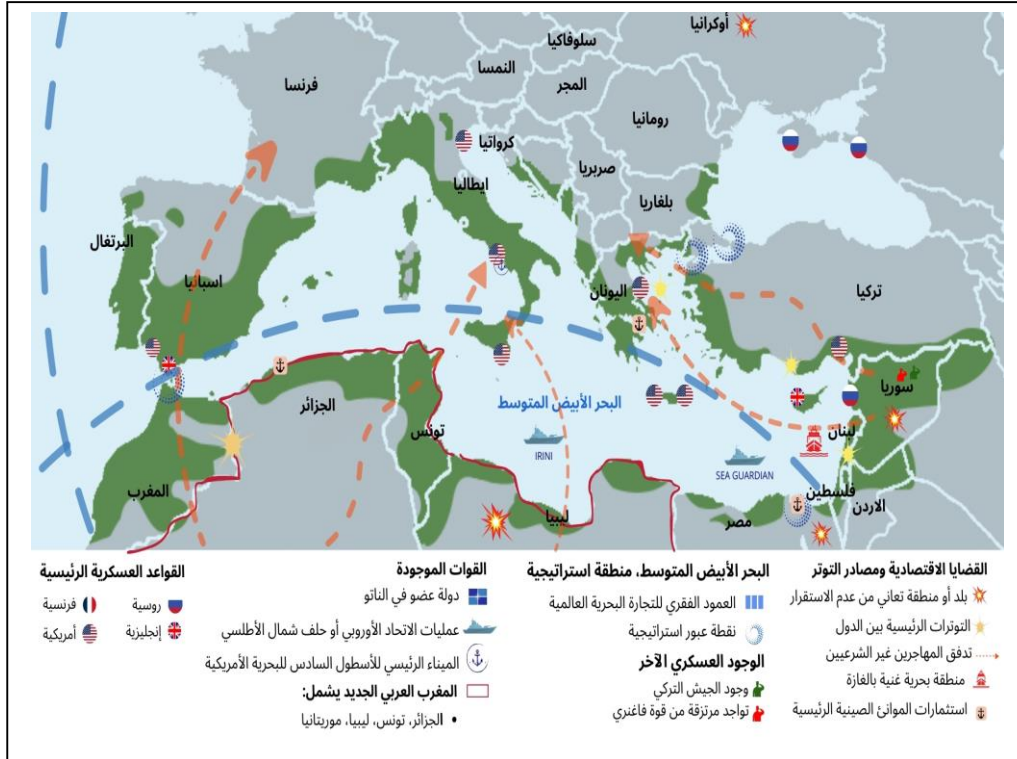
الجزائر مفترق طرق للحضارات المتتالية التي تعاقبت عليها، في فسيفساء جعلت منها ثرية حضاريا وغنية من حيث الممارسة على المستوى الدولي، وبالنظر إلى المنطقة وحالة الاستقطاب الدولي لكامل الفضاء الإقليمي المحيط بالجزائر فإن تكييف وتحسين آليات العمل الدبلوماسي وتطويرها أصبح ضروريا ليتناسب مع متطلبات المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة والتحديات التي تفرضها داخل كل دائرة تنتهي إليها الجزائر على حدي، وفي الفضاءات المشتركة التي تنشأ عن تقاطع هذه الدوائر بزيادة الفعالية لتحقيق الانتشار الجهوي والدولي.

ولا يمكن فصل الواقع الاقتصادي وقضايا التنمية عن أجندة العمل الدبلوماسي الجزائري في ظل التغير في بيئة النظام العالمي والسعي الجزائري إلى إعادة النظر في أهداف السياسة الخارجية والاستراتيجيات المعتمدة، حتى تكون حاضرة في جميع الدوائر التي تنتهي إليها؛ من خلال إشراك كل القطاعات وعلى جميع المستويات بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية لسياسة التقويم الوطني؛ وفق مقارنة مبنية على التفاعل والتأثير على جميع الأصعدة، من أجل تنشيط وتعزيز دور الدبلوماسية الجزائرية من خلال زيادة قدرتها على:

- الانتشار: بنشر مبادئها وقيمها على المسرح الدولي، وتعزيز الاستقلالية والواقعية والموضوعية في علاقاتها مع الدول الأخرى، والحفاظ على العدالة والسيادة الوطنية واحترام التنوع الثقافي والمشاركة بنشاط في القضايا الإنسانية لتحقيق المساواة في العلاقات الدولية.
- الأداء: تلعب الجزائر دورًا نشطًا في الدبلوماسية الدولية ضمن المدارات التي تنتهي إليها، وتتبنى مواقف ثابتة من القضايا العالمية كأداة لحماية مصالحها الحيوية واستراتيجياتها، باعتبارها قوة إقليمية تسهم في الاستقرار وإدارة الأزمات ضمن إطارها العالمي المصغر ومن ذلك سعيها إلى إحياء حركة عدم الانحياز.
- التأثير: بينما تسعى الجزائر للحفاظ على استقلالها واستقلاليتها، تدرك تأثير العوامل الخارجية، وتستخدم طرق غير مباشرة تقليدية لتعزيز وجودها والقيام بوساطة دبلوماسية لحل النزاعات. مستثمرة في المزايا التي تقدمها الدوائر الجيوسياسية التي تنتهي إليها، مستغلة التنافس بين القوى الكبرى بشكل استراتيجي لتعزيز القضايا الأساسية وتسعى لتحقيق التوازن والتناغم الذي يسهم في قوة المنطقة.

الشكل (1)

خريطة الجزائر في محيطها الإقليمي المغاربي، المتوسطي:



المصدر: من اعداد الباحثة.

8. قائمة المراجع:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2020.

الإتحاد الإفريقي. (2017). تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. تاريخ الاسترداد 2024/04/20.

الرابط: <https://bit.ly/3xG2jBM>

آسية، بلخير. (2023). التواجد العسكري الأجنبي في حوض المتوسط. تاريخ الاسترداد 2024/04/20، الرابط :

<https://bit.ly/3W3YtN9>

العربي الجديد. (2023). أكبر 10 دول من احتياطات الفوسفات.. الأربع الأولى عربية. تاريخ الاسترداد 2024/04/22، الرابط:

<https://bit.ly/3JwcJqy>

جلال، خشيب. (2022). النظرية الجيوبوليتيكية. تاريخ الاسترداد 2024/02/04، الرابط: <https://bit.ly/4aZLpfQ>

جورجيوس، كريسوشو وديميتريوس دالالكليس. (2022). نقل موارد الطاقة عبر البحر المتوسط الشرقي.. التحديات مقابل الفرص.

تاريخ الاسترداد 2024/04/22، الرابط: <https://gfocusmagazine.com/?p=1757>

ركاح، عميروش. (2016). الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. المجلة الجزائرية

للدراستات السياسية، 03 (01)، ص ص 21-34.

شبيبة، بوعلام عمار. نبيل، أبو طير. (2020). الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلدان المغرب العربي. تاريخ الاسترداد 2024/04/22، الرابط: <https://bit.ly/3w5b8oq/>

طبيب، حفصي. (2020). للجزائر موارد تجعل منها أكثر نفوذا في الفضاء المتوسطي آفاق 2040. تاريخ الاسترداد 2024/04/23، الرابط: <https://bit.ly/4b4boTv>

عباس، ميموني. (2022). الجزائر تبعث علاقتها مع دول الاقليم خارج إطار الاتحاد المغاربي. تاريخ الاسترداد 2023/05/12، الرابط: <https://bit.ly/3W8r6ZF>

عبد الله، مولود. (2024). ما السر وراء الاندفاع القوية للعلاقات بين الجزائر وموريتانيا؟. تاريخ الاسترداد 2024/04/20، الرابط: <https://bit.ly/3tltYc/>

عثمان. (2024). الجزائر موريتانيا.. نموذج جديد لوفاق سياسي. تاريخ الاسترداد 2024/04/20، الرابط: <https://bit.ly/3Q8pyeo>

كلارا، فانزالا. (2020). الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط: بحر بين ثلاث قارات. تاريخ الاسترداد 2024/04/20، الرابط: <https://www.noonpost.com/37073/>

محمد، زايد. (2021). واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 10 (03)، ص ص 1021-1048.

نرجس، فليسي. وآخرون. (2021). الجزائر والتحول الجيوسياسية في المتوسط، الرهانات والآفاق. الجزائر: العادي للنشر والتوزيع.

وكالة الأنباء الجزائرية. (2023، 01 12). الرئيس تبون يؤكد البعد المتوسطي والعربي والأفريقي للجزائر. تاريخ الاسترداد 2023، 04 23، الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie/137544-2023-01-12-17-41-18>

وكالة الأنباء الجزائرية. (31 مارس، 2024). رئيس الجمهورية: التكتل المغاربي يهدف إلى إحياء العمل المغاربي المشترك دون إقصاء أي طرف. تاريخ الاسترداد 2024، 04 20، الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie/159770>

وهيبة خبيزي. (01 05، 2016). النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي. الدراسات القانونية المقارنة، 2 (1)، ص ص 279-299.

Pascal Ausseur. (25 07, 2022). *La Géopolitique de la Mer Méditerranée*. Consulté le 2023/05/13. ESPOIRE les cahiers Mer, Présence Innovation Rayonnement pour la France: <https://fmes-france.org/la-geopolitique-de-la-mer-mediterranee/>

Pascal Boniface. (2011). *La Géopolitique, les Relation International*. IRIS.

Salih Benkobbi. (2009). *L'Algérie dans tous ses états*. Alger: Casbah éditions.

SciencesPo, A. d. (2018, 05 18). *Cartes de l'Algérie dans son environnement regional: partenariats et organisations*. Consulté le 04 22, 2024, sur Diplo.web: <https://bit.ly/3xEpVGX>

- Arabic references in English:

Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria (2020).

African Union (2017). *Progress Report on the Implementation of the First Ten-Year Plan of Agenda 2063*. Retrieved on 20/04/2024, link : <https://bit.ly/3xG2jBM>

Asia Belkheir (2023). *The Foreign Military Presence in the Mediterranean Basin*. Retrieved on 20/04/2024, link : <https://bit.ly/3W3YtN9>

Al-Araby Al-Jadeed (2023). *The Top 10 Countries in Phosphate Reserves... The First Four Are Arab*. Retrieved on 22/04/2024, link : <https://bit.ly/3JwcJqy>

Jalal Khashib (2022). *Geopolitical Theory*. Retrieved on 04/02/2024, link : <https://bit.ly/4aZLpfQ>

- Georgios Chrysochoou and Dimitrios Dalaklis (2022). *Energy Resource Transport in the Eastern Mediterranean : Challenges vs. Opportunities*. Retrieved on 22/04/2024, link : <https://gfocusmagazine.com/?p=1757>
- Rikah Amrouche (2016). *The Geopolitical Importance of the Maghreb Region to the United States*. *Algerian Journal of Political Studies*, 03 (01), pp. 21-34.
- Shabira Boualem Amar and Nabil Abu Tair (2020). *Renewable Energy and the Challenges of Its Utilization in the Maghreb Countries*. Retrieved on 22/04/2024, link : <https://bit.ly/3w5b8oq/>
- Tayeb Hafsi (2020). *Algeria's Resources That Make It More Influential in the Mediterranean Space : Horizons 2040*. Retrieved on 23/04/2024, link : <https://bit.ly/4b4boTv>
- Abbas Mimouni (2022). *Algeria Revives Its Relations with Regional Countries Outside the Framework of the Maghreb Union*. Retrieved on 12/05/2023, link : <https://bit.ly/3W8r6ZF>
- Abdallah Mouloud (2024). *What Is Behind the Strong Push in Algeria-Mauritania Relations ?* Retrieved on 20/04/2024, link: <https://bit.ly/3JtIIYc/>
- Othman (2024). *Algeria-Mauritania: A New Model of Political Accord*. Retrieved on 20/04/2024, link : <https://bit.ly/3Q8pyeo>
- Clara Vanzala (2020). *The Political Geography of the Mediterranean: A Sea Between Three Continents*. Retrieved on 20/04/2024, link : <https://www.noonpost.com/37073/>
- Mohamed Zayed (2021). *The Reality and Opportunities for Economic Integration Among Maghreb Union Countries*. *Journal of Legal and Economic Studies*, 10 (03), pp. 1021-1048.
- Narjes Felissi et al. (2021). *Algeria and Geopolitical Transformations in the Mediterranean : Stakes and Prospects*. Algeria : Al-Adi Publishing and Distribution.
- Algerian News Agency (12 January, 2023). *President Tebboune Affirms Algeria's Mediterranean, Arab, and African Dimensions*. Retrieved on 23/04/2023, link : <https://www.aps.dz/ar/algerie/137544-2023-01-12-17-41-18>
- Algerian News Agency (31 March, 2024). *The President of the Republic : The Maghreb Bloc Aims to Revive Joint Maghreb Work Without Excluding Any Party*. Retrieved on 20/04/2024, link: <https://www.aps.dz/ar/algerie/159770>
- Wahiba Khebizi (1 May, 2016). *Algerian Diplomatic Activity on the African Level*. *Comparative Legal Studies*, 2 (1), pp. 279-299.

Citation: BOUKARRAS, R. *The Regional and International spheres of Algerian Foreign Policy: Diffusion, Performance, and Influence*. *Social Empowerment Journal*. 2024; 6(4): pp. 77-95. <https://doi.org/10.34118/sej.v6i4.4105>

Publisher's Note: SEJ stays neutral with regard to jurisdictional claims in published maps and institutional affiliations.

